

العدد الأول 2026



المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

ردمك: 0835 - 2437

المجلة الجزائرية للقانون والعدالة

منشورات

مركز البحوث القانونية والقضائية

مدير المجلة: الدكتور بوعلام فرحاي، المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية.

رئيس التحرير: السيدة بومالة نظيرة، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.

هيئة التحرير:

- الأستاذ عمر خوري، أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر، ورئيس المجلس العلمي لمركز البحوث القانونية والقضائية.
- الأستاذة كريمة علا، أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 وأستاذة بالمدرسة العليا للقضاء.
- الأستاذ البقيرات عبد القادر، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- الأستاذة سامية بوروبة، أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- الأستاذ عثمان بلال، أستاذ التعليم العالي بجامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.
- الأستاذ عبد الكريم موكة، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
- الأستاذ جمال الديب، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق جامعة الجزائر 1.
- الأستاذ عبد القادر غيتاوي، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق، جامعة أحمد دراية-أدرار.
- الأستاذ حدوم كمال، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
- الأستاذ جمال عياشي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- الأستاذة مليكة درباد، أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- الأستاذة سميرة بهلول، أستاذة محاضر بجامعة عباس لغرور-خنشلة.
- الأستاذة نصيرة خواص، أستاذة محاضرة بكلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- الأستاذ الدكتور محمد حمودي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، جامعة أحمد دراية أدرار.
- الأستاذ عبد الرحمان سلام، أستاذ محاضر بكلية الحقوق جامعة وهران 2.
- الأستاذ مزيتي فاتح، أستاذ التعليم العالي بجامعة عباس لغرور خنشلة.
- الأستاذ فريد دبوشة، أستاذ محاضر بكلية الحقوق جامعة الجزائر 1.
- السيدة هديل سويس، دكتورة ورئيسة قسم البحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة لمياء حمداو، دكتورة ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيد أحمد حمودي، دكتور ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.

الأمانة التقنية:

- السيدة فاطمة زهرة بن هطيط، متصرفة محللة بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيد حسام ايت مبارك، مترجم بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة مهدية بورابة، مترجمة بمركز البحوث القانونية والقضائية.
- السيدة ذهبية عمراوي، عون إدارة بمركز البحوث القانونية والقضائية.

المركز في أسطر



مركز البحوث القانونية والقضائية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت سلطة السيد وزير العدل حافظ الأختام، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 338-06 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006. دُشن سنة 2008 وشرع فعليا في أعماله ابتداء من سنة 2009.

من مهامه القيام بالدراسات القانونية والقضائية، تقديم الاستشارات، تنشيط وتشجيع الدراسات والبحوث، تنظيم التظاهرات العلمية، المساهمة في عصرنة العدالة وضمان نشر الأعمال المنجزة.

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز البحوث القانونية والقضائية

الفهرس

كلمة مدير المجلة.....ص7

1. سقوط الحضانة بين النص التشريعي ومقتضيات حماية مصلحة المحضون

من إعداد السيدة بومالة نظيرة، قاضية باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص9-52

2. دور القاضي المدني في إنقاذ العقود: وحدة الهدف وتعدد الأدوار

من إعداد السيدة حمداو لمياء، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص53-86

3. الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية – دراسة مقارنة-

من إعداد السيد حمودي أحمد، ملحق بالبحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.....ص87-119

4. الإشكالات العملية في تنفيذ أوامر الاسترداد الخاصة بالمركبات المحجوزة في المخالفات الجمركية

من إعداد السيدين نجار عاشور، رئيس محكمة ورقلة، وبوعقال فيصل، وكيل الجمهورية لدى محكمة ورقلة.....ص120-140

5. شرط التحكيم في المنازعات التجارية البحرية (باللغة الفرنسية)

من إعداد السيد حدوم كمال، بروفيسور بكلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة امحمد بوقرة بومرداس..ص141-171

تواصل "المجلة الجزائرية للقانون والعدالة" أداء رسالتها العلمية، باعتبارها منبرًا أكاديميًا رصينًا لنشر البحوث المحكمة، وفضاءً للحوار العلمي الجاد حول مختلف المستجدات القانونية والقضائية، بما يسهم في إثراء الفكر القانوني، ودعم البحث العلمي في المجالين القانوني والقضائي.

يشكل البحث العلمي في المجال القانوني أداة لتطوير المنظومة التشريعية من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية والوقوف على مواطن القصور فيها واقتراح التعديلات الملائمة، كما يسهم النقاش الأكاديمي في توحيد الرؤى وإيجاد الحلول لمختلف الإشكالات القانونية، ومن ثمة ضمان التطبيق السليم للقاعدة القانونية.

يأتي هذا العدد من المجلة الجزائرية للقانون والعدالة ليعكس اهتمام مركز البحوث القانونية والقضائية بالبحث في مختلف المواضيع التي تشغل الباحثين والممارسين في الحقلين القانوني والقضائي، من خلال نشر مجموعة من المقالات والدراسات التي تتناول موضوعات ذات أهمية علمية وعملية.

يفتح هذا العدد بدراسة في مجال قانون الأسرة حول موضوع "سقوط الحضانة بين النص التشريعي ومقتضيات حماية مصلحة المحضون"، تناولت فيه الباحثة دور القضاء في الموازنة بين الضوابط التشريعية لسقوط الحضانة ومبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

وفي مجال القانون المدني، يعالج مقال «دور القاضي المدني في إنقاذ العقود: وحدة الهدف وتعدد الأدوار»، دور القضاء في استقرار المعاملات وتحقيق

العدالة العقدية، على ضوء الاتجاهات الحديثة التي تركز دور القاضي كشريك في تحقيق التوازن العقدي.

كما يخصص هذا العدد دراسة مقارنة حول موضوع "الآليات القانونية للتصدي للإشكالات المناخية"، وهي من الموضوعات التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد على الصعيدين الدولي والوطني، بالنظر إلى ما تفرضه التغيرات المناخية من تحديات تستدعي تطوير الأدوات القانونية ووضع أسس لعدالة مناخية كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة

وفي المجال الجمركي، يضم هذا العدد دراسة حول "الإشكالات العملية في تنفيذ أوامر الاسترداد الخاصة بالمركبات المحجوزة في المخالفات الجمركية"، من خلال قراءة تطبيقية ترصد أهم الصعوبات العملية التي تعترض تنفيذ هذه الأوامر، وتقترح سبلًا لتعزيز فعالية الإجراءات القانونية ذات الصلة.

أما في مجال المنازعات التجارية البحرية، فيسلط المقال الموسوم بـ "شرط التحكيم في المنازعات التجارية البحرية" الضوء على مكانة التحكيم باعتباره آلية ناجعة لتسوية المنازعات البحرية، لما يتميز به من سرعة ومرونة وخبرة فنية، مع بيان أهم الإشكالات القانونية والعملية المرتبطة بشرط التحكيم في هذا المجال الحيوي.

وإذ نضع هذا العدد بين أيدي الباحثين والقضاة والمحامين وأساتذة الجامعات وطلبة القانون، نجدد التزام "المجلة الجزائرية للقانون والعدالة" بمواصلة الارتقاء بجودة النشر العلمي وفق المعايير الأكاديمية المعتمدة، وتشجيع الدراسات الأصلية التي تثرى المكتبة القانونية الجزائرية، وتسهم في ترسيخ ثقافة البحث الرصين.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بجزيل الشكر
والعرفان إلى الباحثين الذين أسهموا بأعمالهم العلمية
في هذا العدد، وإلى أعضاء هيئة التحرير واللجنة العلمية
والمحكمين، تقديرًا لما بذلوه من جهد وعناية في سبيل
إخراج هذا العدد بالصورة التي تليق بالمجلة ومكانتها
العلمية.

والله ولي التوفيق.

الدكتور بوعلام فرحاوي
المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية